Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي والاقتصاد الرسمي وأثرها على بيئة التسويق "دراسة تحليلية للأسباب والحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد–جامعة سبها"

جمعة سعد امحمد ميلاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ

j.milad@wau.edu.ly

The Impact of Illegal Immigration on Government Spending and the Formal Economy and its Effect on the Marketing Environment "An Analytical Study of Causes and Solutions from the Perspective of Faculty Members at the Faculty of Economics, University of Sebha"

Jumaa Saad Mohammed Milad

Faculty of Economics and Political Science, Wadi Al-Shati University

تاريخ الاستلام:2026/1/07 –تاريخ المراجعة: 2026/02/01– تاريخ القبول: 2026/02/12– تاريخ للنشر : 02026/3/13

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على (الانفاق الحكومي– والاقتصاد الرسمي)، مع تقديم اطار علمي للحد من أثارها السلبية، وبعد الاطلاع على عدد من الدراسات المشابهة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات، وتحليل البيانات عن طريق البرنامج الاحصائي(spss)، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تأثير للهجرة غير الشرعية على الانفاق الحكومي، وعلى الاقتصاد الرسمي، وكذلك حول الأسباب والحلول من وجهة نظ أعضاء هيئة التدريس، كما يسلط البحث الضوء على الانعكاسات غير المباشرة للهجرة غير الشرعية على بيئة التسويق وكفاءة الأسواق؛ حيث تؤثر التغيرات في الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على توزيع الموارد، المنافسة وغيرها، مما يجعل فهم هذه الظاهرة مهما لتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة، وقد أوصت الدراسة اعتمادا على النتائج بأنه يمكن الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة للهجرة، ووضع وتطوير سياسات الهجرة القانونية، وكذلك تشديد الرقابة على الحدود ومكافحة شبكات التهريب عن طريق اتخاذ تدابير وإجراءات صارمة ضد كل من يساهم أو يشارك في المساعدة على الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة – الهجرة غير الشرعية – الانفاق الحكومي – الاقتصاد الرسمي – انعكاسات الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول: الإطار التمهيدي للدراسة

المقدمة:

تعد الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث؛ حيث يسعى المهاجرين للبحث عن حياة أفضل خارج أوطانهم، متأثرين بدوافع اقتصادية واجتماعية إنسانية متنوعة، فإنها تترك أثارا اقتصادية، واجتماعية عميقة على الدول المستقبلة والمصدرة، وكذلك دول العبور على حد السواء، وتتنوع هذه الأثار بين إيجابيات محدودة وسلبيات متعددة، وتعتبر هذه الظاهرة متعددة الأبعاد التي تعاني منها أغلب المجتمعات ، ولهذا يشكل المهاجرون غير الشرعيون

خطرا مع تزايد عددهم، الأمر الذي أدى الى بروز العديد من الانعكاسات السلبية على الجوانب الاقتصادية وغيرها، وهو ما يتطلب الوقوف على هذه الآثار والانعكاسات من اجل تظافر الجهود لمكافحتها والحد من اثارها،[سعاد، 2023]. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، مع تحليل الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، بالإضافة إلى تقديم حلول علمية عملية يمكن أن تساهم في إمكانية التعامل مع هذه الظاهرة، وتوفير بيئة ملائمة للأنشطة التسويقية، وربط هذه الانعكاسات بالبيئة التسويقية كما تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية للمجتمع من خلال زيادة الوعي حول تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الوطني، وسوف يتم التركيز على دراسة مجال (الانفاق الحكومي، الاقتصاد الرسمي)، وكذلك إبراز أهميتها العلمية بإجراء دراسة علمية لفهم انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجال الاقتصادي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد.

وفي هذا الإطار تم تقسيم الدراسة الى أربع فصول؛ حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، الفصل الثاني الاطار النظري، وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث: كان المبحث الأول بعنوان الهجرة غير الشرعية، والمبحث الثاني انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجال الاقتصادي، وفي المبحث الثالث الأسباب والحلول، والمبحث الرابع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على بيئة التسويق، والفصل الثالث عن الدراسة الميدانية، وتناولنا في الفصل الرابع النتائج والتوصيات.

أولا: مشكلة البحث.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية، ودراسة انعكاساتها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية تبرز الحاجة إلى دراسة الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، وانعكاساتها الاقتصادية، وكذلك على بيئة التسويق، مع البحث عن حلول علمية تساهم في معالجة المشكلة، والحد من أثارها السلبية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

– ما هي انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجال الاقتصادي ولا سيما الانفاق الحكومي والاقتصاد الرسمي وما مدى تأثير هذه الانعكاسات على بيئة التسويق، وما هي الأسباب والحلول الممكنة لمعالجة هذه الانعكاسات؟

الأسئلة الفرعية:

–كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي من خلال توزيع الموارد، وما انعكاس ذلك على الأنشطة التسويقية؟

–كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأنشطة الاقتصادية الرسمية، وما انعكاس ذلك على استقرار السوق؟

–ما هي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على السوق المحلي؟

– ما هي الحلول الممكنة للحد من الهجرة غير الشرعية بما يسهم في تحسين بيئة التسويق والأنشطة التسويقية؟

ثانيا: أهداف البحث.

1– التعرف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، وانعكاساتها على السوق المحلي وبيئة التسويق.

2– تقييم انعكاس الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي، وتأثيرها على كفاءة الأسواق والأنشطة التسويقية.

3– تقديم حلول علمية تسهم في الحد من الهجرة غير الشرعية.

4– دعم البحث العلمي في مجال الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على السياسات والقرارات التسويقية.

ثالثا: فرضيات البحث: تتبلور في الفرضيات الرئيسية التالية.

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لانعكاسات الهجرة غير الشرعية على الانفاق الحكومي والاقتصاد الرسمي وبيئة التسويق.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لانعكاسات الهجرة غير الشرعية على الانفاق الحكومي والاقتصاد الرسمي وبيئة التسويق.

الفرضيات الفرعية:

H_{01} توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير الهجرة غير الشرعية على الانفاق الحكومي وانعكاساته على الأنشطة التسويقية.

H_{02} توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير الهجرة غير الشرعية على الأنشطة الاقتصادية الرسمية وانعكاساتها على استقرار السوق.

H_{03} توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على السوق المحلي.

H_{04} توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحلول المقترحة للحد من الهجرة غير الشرعية وتحسين بيئة التسويق.

رابعا: أهمية البحث وتكمن فيما يلي:

1- للبحث أهمية علمية من خلال تناوله لظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور اقتصادي تحليلي، مع ابراز انعكاساتها على الانفاق الحكومي والاقتصاد الرسمي، وربطها ببيئة التسويق وكفاءة الأنشطة التسويقية.

2- يسهم البحث في اثراء الادبيات العلمية في مجالي الاقتصاد والتسويق، من خلال تقديم اطار نظري مدعم بتحليل ميداني ونتائج إحصائية يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية.

3- يعمل البحث على سد الفجوة معرفية تتعلق بدراسة الانعكاسات غير المباشرة للهجرة غير الشرعية على الأنشطة التسويقية وبيئة الأعمال، بما يدعم تطوير نماذج تحليلية اكثر شمولا في البحوث التسويقية ذات البعد الاقتصادي.

خامسا: منهجية الدراسة:

1- أساليب جمع البيانات وتتمثل في ما يلي:

-أداة جمع البيانات: سيتم توزيع استبيان لجمع المعلومات من المتخصصين بمجتمع الدراسة المستهدف.

-مصادر جمع المعلومات: تتمثل في المراجع والكتب المتوفرة، وشبكة المعلومات الدولية، والدراسات السابقة إن وجدت.

2- طريقة البحث: سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة بشكل دقيق من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة.

3- طريقة تحليل البيانات: استخدام البرنامج الاحصائي spss.

سادسا: مجتمع وعينة البحث.

1- مجتمع الدراسة: أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد جامعة سبها وعددهم 45.

2- عينة الدراسة: تم توزيع (30) استبانة عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس.

سابعا: حدود البحث.

1- الحدود المكانية: كلية الاقتصاد-جامعة سبها.

2- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس.

ثامنا: مصطلحات البحث.

-**الهجرة:** انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لغرض الاستقرار في المكان الجديد.

- **الهجرة غير الشرعية:** هي وسيلة يتبعها الأفراد للوصول إلى دولة معينة بطريقة غير رسمية.

- **الانفاق الحكومي:** هو إجمالي المصروفات التي تنفقها الحكومة على مختلف الأنشطة والخدمات.

تاسعا: الدراسات السابقة:

1.دراسة آلاء السيد بعنوان: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة(2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية هو العامل الاقتصادي.

2. دراسة رضوان جاب الله(2021) بعنوان: تنظيم الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي (دراسة مقارنة مع القواعد الدولية والاقليمية) هدفت الدراسة إلى بيان الالتزامات الدولية والإقليمية بشأن مكافحة تهريب المهاجرين، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، وتوصلت إلى نتائج من أهمها: أن الهجرة غير الشرعية تعود إلى تدني المستويات الاقتصادية والتنمية في البلدان الأصلية وعدم الاستقرار السياسي.

3. دراسة أبوزيد محمد(2011–2017) بعنوان: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الهجرة غير الشرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي الليبي، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتصلت إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والأثر السلبي على الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين.

4. دراسة سعاد شبيك(2023) بعنوان: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)، وهدفت الدراسة إلى معرفة الانعكاسات والاثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية، وما يترتب عليها من اخلال في المنظومة الأمنية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج من أهمها أن التأثير في قانون السوق يخلق عدم توازن بين العرض والطلب بسبب تدفق العمالة المتسللة للدولة، وكذلك ارتفاع تكاليف مكافحة الهجرة.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن هذه الدراسات تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والدراسة الحالية تتفق مع هذه الدراسات في تناولها لموضوع الهجرة غير الشرعية وأثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي والانفاق الحكومي، وكذلك اتفقت في اعتمادها على المنهج الوصفي، وتم الاستفادة منها في تعزيز الجانب النظري، وفي تحديد المنهج المناسب للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية

1.1: مفهوم وتعريف الهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية هي الدخول لدولة دون الوثائق الرسمية اللازمة والمصرح بها قانونا للدخول، ودون أخذ الاذن بالدخول أو الإقامة لفترة زمنية مؤقتة أو دائمة في الدولة المضيفة من السلطات المسؤولة، كما تعني دخول مهاجرين الى بلدان غير بلدانهم بدون تأشيرات، عن طريق استخدام أساليب غير قانونية مثل: التسلل عبر الحدود، عصابات تهريب البشر، الزواج المؤقت أو الشكلي، وغيرها من الأساليب. (آلاء حميد، 2023، ص 162)

تعريف الهجرة غير الشرعية: هي وسيلة يتبعها الأفراد للوصول إلى دولة أخرى بطريقة غير رسمية، بعيدة عن استخدام الوثائق الرسمية، وعن سجلات وملفات الهجرة، أي بطريقة مخالفة للأنظمة والقوانين والأعراف الدولية. (جاب الله، 2021، ص 6).

وتعرف بأنها خروج المواطنين من دولتهم الأصلية (محل اقامتهم) بشكل غير مشروع، سواء كان هذا الخروج من المنافذ غير المشروعة، أو المنافذ المشروعة باستخدام طرق غير مشروعة تتمثل في التهريب، أو استعمال وثائق سفر مزورة (شعبان،2011، ص6).

تعريف المفوضية الأوروبية: هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي (الاتحاد الاوروبي) بطريقة قانونية من خلال الحصول على الموافقة من السلطات بالحصول على تأشيرة مؤقتة، ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة (الخواجه، 2011، ص195).

وهذا النوع من الهجرة يتصف بعدم وجود ضمانات أو حماية للمهاجر، وفي حالة الفشل قد يتعرض للمساءلة القانونية نظرا لانتهاكه حدود دولة أخرى ذات سيادة قومية دون تصريح، كما أنه قد يصبح عرضة لأنواع كثيرة من الاستغلال (الخواجه، ص196).

2.1 الفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية:

أولا: الهجرة الشرعية: تعني الهجرة الشرعية أو الهجرة المنظمة، أو القانونية، ويتم هذا النوع من الهجرة وفقا للمتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والشرعية والقوانين المعمول بها. **ومن خصائصها:(أبوزيد، 2019، ص 2(**4

–تتم بتأشيرات وتصاريح رسمية صادرة من السلطات المختصة.

–تحترم قوانين العمل والهجرة الدولية.

–يحق للمهاجر الشرعي الحصول على حقوقه القانونية، مثل العمل، التعليم، والخدمات الصحية.

3.1: الهجرة غير الشرعية: هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، أو دخول الدول بدون الوثائق الرسمية اللازمة والصالحة، والإقامة دون أخذ الإذن بالإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة، وكذلك الدخول من خلال أساليب عديدة مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من الحدود، والزواج المؤقت، أو الشكلي بهدف الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، ومن **خصائصها ما يلي: (السرياني، 2010، ص204)**

–تتم بطرق مخالفة للقوانين والإجراءات الرسمة.

–لا يتمتع المهاجرين بحقوق قانونية، مما يعرضهم لمخاطر متعددة.

–التعرض للكثير من المخاطر أثناء محاولة العبور بطرق غير قانونية مثل: الغرق في البحر، أو الموت والضياع في الصحراء، وغيرها من الحوادث.

4.1 أضرار الهجرة غير الشرعية (شبيك، 2023، ص133)

–زيادة الأعباء على الدولة المستقبلة للمهاجرين نتيجة الضغط على الخدمات العامة.

–انتشار النشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الرسمي.

–تسبب مخاطر اجتماعية وقانونية بسبب الدخول بشكل غير قانوني.

5.1 المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية العديد من المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بها؛ حيث تؤثر على الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين بطرق مختلفة، وفيما يلي أبرز هذه المفاهيم: (شبيك، 2023، ص 133،135)

1-التحويلات المالية: وهي الأموال التي يرسلها المهاجرون الذين يدخلون بطرق غير قانونية الى عائلاتهم في بلدهم الأصلي عن طريق أماكن التحويلات المالية الغير معتمدة من الدولة؛ فهذه الأموال تعتبر مصدرا مهم للدخل بالنسبة للدول المرسلة؛ حيث تساهم بشكل كبير في دعم اقتصادها.

2-سوق العمل غير الرسمي: يعمل المهاجرون غير الشرعيون غالبا في قطاعات اقتصادية غير منظمة، وبأجور منخفضة تساهم في خفض تكاليف الإنتاج لهذه القطاعات الغير منظمة. ولكن قد تزيد من حدة المنافسة على الاعمال التي لا تتطلب مهارات معينة.

3-التكالف الاقتصادية والاجتماعية: وهي النفقات التي تتحملها الدولة سواء كانت دولة الوجهة، أو دولة العبور؛ حيث تقوم بتوفير بعض الخدمات الأساسية كالصحة، والامن وغيرها مما يزيد الضغط على البنية التحتية، والخدمات العامة.

4-التأثير على الاقتصاد المحلي: يؤثر وجود المهاجرين غير الشرعيين على اقتصاد المناطق التي يستقرون فيها، وقد يؤدي الى انتعاش بعض القطاعات مثل: البناء، الزراعة والخدمات كما قد يحدث تباينا في الأجور، أو زيادة البطالة المحلية.

5-التهريب والاقتصاد الموازي: تغدي الهجرة غير الشرعية أنشطة غير قانونية مثل: التهريب بجميع اشكاله، وممارسة أنشطة اقتصادية غير رسمية.

6-التنمية البشرية وخسارة الكفاءات: تؤدي الهجرة غير الشرعية الى فقدان المهارات والكفاءات البشرية في الدول المرسلة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الدول المستقبلة للمهاجرين، وسلبا على الدول المرسلة.

7-التفاوت الاقتصادي الإقليمي: تعكس الهجرة غير الشرعية الفجوات الاقتصادية بين الدول المرسلة والمستقبلة للهجرة؛ فاستمرارها يؤدي الى تعزيز الفوارق الاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجال الاقتصادي

1.2: الانعكاسات السلبية (الطوباشي،2020، ص14)

1-زيادة الضغط على الموارد والخدمات:

-تؤدي الهجرة غير الشرعية الى زيادة الضغط على الخدمات العامة تتمثل في (الايواء، الطعام، العلاج، النقل، وغيرها)، وأن هذه المصاريف الغير مدروسة تؤثر سلبا على اقتصاد الدولة، وتزداد التكاليف، وتتعطل البرامج والخطط التنموية والخدمية.

-تواجه الدول المستقبلة صعوبة في توفير فرص العمل الكافية، مما يخلق منافسة بين المهاجرين والسكان المحليين.

2-تأثير سلبي على سوق العمل:

-انتشار العمالة غير القانونية، وبشكل عشوائي وغير منظم بسبب استعداد المهاجرين غير الشرعيين للعمل بأجور أقل، مما يؤثر على المستوى العام للأجور، ويؤدي الى انخفاض أسعار اليد العاملة التي تعتبر فرصة كبيرة بالنسبة لأرباب الاعمال.

-ارتفاع معدلات البطالة المحلية؛ حيث تؤدي الهجرة غير الشرعية الى استبعاد العمالة المحلية من سوق العمل.

3-ارتفاع معدلات الجريمة الاقتصادية بسبب ممارسة الأنشطة غير القانونية، مثل التهرب الضريبي، غسيل الأموال، استغلال العمالة في ظروف غير إنسانية، والبحث عن المال من أجل تدبير احتياجاتهم في حالة عدم الحصول على عمل بالطريقة الرسمية، فإنهم سيسعون الى طرق غير مشروعة مثل (السرقة، الاحتيال، الخ).

4-يعمل المهاجرون غير الشرعيين في الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى فقدان الحكومات للإيرادات الضريبية نتيجة الاعمال الي تتم خارج النظام الاقتصادي الرسمي.

5-إهدار الموارد في ضبط الهجرة غير الشرعية حيث تنفق الدولة المستقبلة أو دولة العبور أموالا طائلة على مراقبة الحدود، وبرامج الترحيل، ومكافحة شبكات التهريب.

6-لها تأثير على التحويلات المالية، ففي بعض الأحيان يرسل المهاجرون غير الشرعيين أموالا إلى دولهم الاصلية، مما قد يفيد في دعم اقتصاد هذه الدول، ولكنه يأتي على حساب عدم اندماجهم في الاقتصاد المحلي الرسمي للدول المستقبلة.

7-لها تأثير سلبي على الاستثمارات الأجنبية: في بعض الدول المستقبلة إذا ارتبطت الهجرة غير الشرعية بزيادة معدلات الجريمة، وانعدام الأمن؛ فقد تتردد الشركات الأجنبية في الاستثمار في هذه الدول، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

2.2: الانعكاسات الإيجابية (الغزالي، 2015، ص15)

توفر الهجرة غير الشرعية فرصا إيجابية للدول المرسلة والمستقبلة إذا تم إدارتها بشكل مدروس ومنها:

-1**توفير العمالة في القطاعات التي تعاني من نقص:** في الدول المستقبلة، يمكن أن تساهم الهجرة غير الشرعية في توفير العمالة الرخيصة، والمرنة في قطاعات مثل الزراعة، والبناء، والصناعات اليدوية، مما يساعد في تلبية الطلب المرتفع على العمالة غير الماهرة.

-2**تنشيط الاقتصاد المحلي:** المهاجرون غير الشرعيون يستهلكون السلع والخدمات المحلية، مما يدفع عجلة الاقتصاد، ويعزز الطلب على المنتجات والخدمات، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد عبر زيادة الاستهلاك.

-3**تعزيز القدرة التنافسية:** وجود عمالة مهاجرة غير شرعية يمكن أن يدفع بعض الشركات إلى تبني أساليب جديدة لتحسين الإنتاجية، وخفض التكاليف مما يعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

-4**تحويلات الأموال إلى الدول المرسلة:** المهاجرون غير الشرعيون غالبا ما يرسلون أموالا إلى عائلاتهم في دولهم الأصلية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة لديهم، ودعم الاقتصاد المحلي، وتقليل معدلات الفقر.

5-**زيادة التنوع الثقافي والاجتماعي:** في بعض الحالات قد يؤدي تواجد المهاجرين إلى اغناء المجتمع بتنوع الثقافات والخبرات، مما يعزز التفاهم بين الشعوب، وإثراء الحياة الثقافية.

-6**إثراء سوق العمل:** المهاجرون غير الشرعيون قد يجلبون معهم مهارات، وخبرات مهنية متنوعة، يمكن أن تكون إضافة إيجابية لسوق العمل في الدول المستقبلة للمهاجرين.

-7**زيادة المرونة الاقتصادية:** بسبب استعداد المهاجرين غير الشرعيين للعمل في وظائف مؤقتة أو موسمية، يمكنهم من دعم الاقتصاد في فترات الذروة، أو عندما يكون هناك نقص في العمالة، مما يعزز مرونة الاقتصاد.

-8**تعزيز التعاون الدولي:** الهجرة قد تدفع الدول للتعاون، ووضع سياسات مشتركة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

المبحث الثالث: الأسباب والحلول

1.3: أسباب الهجرة غير الشرعية.

1.1.3-الأسباب الاقتصادية وتتمثل فيما يلي (المصراتي، 2014، ص)

-غياب فرص العمل في الدول المصدرة للمهاجرين تدفع الأفراد للبحث عن عمل في دول أخرى، حتى لو كان بطرق غير قانونية.

-الفقر وانخفاض مستوى المعيشة يشكلان دافعا رئيسيا للهجرة بحثا عن حياة كريمة.

-التباين الاقتصادي بين دول العالم الثالث، والدول الأوروبية يعتبر عاملا محفزا على الهجرة.

-توفر العديد من الموارد الاقتصادية بالدول المستقبلة للمهاجرين.

2.1.3-الأسباب الاجتماعية وتتمثل في (شبيك، ،2023 ص 132)

-تدني مستوى الخدمات جعل الأفراد يبحثون عن دول توفر خدمات أفضل.

-الهروب من التمييز العنصري أو الطائفي، والاضطهاد الاجتماعي.

- الزيادة الكبيرة في عدد السكان، مع عدم قدرة هذه الدول على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم.

- تفكك وضعف الروابط الاجتماعية، وكذلك التفرقة الطائفية، وهجرة الأقارب وغيرها.

3.1.3الأسباب السياسية وتتمثل فيما يلي (السرياني، 2010، ص205).

-الصراعات الداخلية والحروب تجبر الأفراد على مغادرة بلدانهم بحثا عن الأمن والاستقرار.

-الفوضى وتفشي الفساد المالي والإداري، وسيطرة الأنظمة الدكتاتورية على الحكم، وكثرة الانقلابات العسكرية، دفعت الكثير من الناس إلى الفرار والهجرة خارج أوطانهم.

-البحث عن الحرية والانتماء الذاتي حتى في ظل الفقر؛ فقد كانت الهجرة غير الشرعية أحد الحلول بالنسبة للمهاجر بحثا عن الحرية الدينية، والسياسية، وهروبا من الواقع المؤلم.

4.1.3 الأسباب البيئية (العزباوي، 2016، ص5)

-الكوارث الطبيعية مثل: الزلازل، الفيضانات، والجفاف تجعل بعض المناطق غير صالحة للعيش فيها.

-تدهور الموارد الطبيعية مثل: ندرة المياه، وخصوبة الأراضي يدفع السكان للهجرة إلى أماكن توفر فرصا أفضل.

2.3: الحلول المقترحة للهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة أو مشكلة عالمية معقدة تتطلب حلولا شاملة، ومتعددة الأبعاد، ومن هذه الحلول ما يلي:

1.2.3-الحلول الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للهجرة من خلال: (بسيوني، 2004، ص78)

-تحسين الظروف الاقتصادية، وتوفير فرص عمل محلية متنوعة للشباب.

-دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة واستهداف الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل.

-تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة والسكن، وغيرها.

-الحد من الفساد لضمان توزيع عادل للموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

-تعزيز برامج التنمية الريفية للحد من هجرة الشباب من المناطق الريفية إلى المدن، أو خارج البلاد.

2.2.3- الحلول الأمنية والرقابية (الريس، 2017، ص12)

-إطلاق ونشر حملات توعية إعلامية لشرح وترسيخ مخاطر الهجرة غير الشرعية باستخدام وسائل إعلام حديثة.

-تعزيز الرقابة على الحدود باستخدام التكنولوجيا الحديثة لمنع تهريب البشر.

-تحسين إجراءات اللجوء والتوطين لضمان معاملة إنسانية وعادلة لمن يحتاجون إلى حماية دولية.

3.2.3 التعاون الدولي والإقليمي من خلال:

-تعزيز التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين.

-توقيع اتفاقيات لتبادل المعلومات ومكافحة شبكات التهريب.

-دعم الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين لتحسين ادارتها للهجرة.

4.2.3 توفير مسارات للهجرة الشرعية تهتم بـــ:

-تبسيط إجراءات التأشيرات للهجرة الشرعية.

-تقديم برامج عمل مؤقتة أو موسمية في قطاعات تحتاج لعمالة إضافية.

-فتح أبواب التعليم والتدريب في الدول المستقبلة.

5.2.3 مكافحة شبكات التهريب عن طريق:

-تعزيز الأمن على الحدود البرية والبحرية لمنع عمليات التهريب باستخدام التكنولوجيا.

-اتخاذ تدابير وإجراءات صارمة ضد عصابات التهريب، وتفعيل دور (اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية) في وضع قواعد دولية، ورسم سياسات لإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل مصالح الجميع.

-توقيع أشد العقوبات على كل من يساهم أو يشترك في المساعدة على الهجرة غير الشرعية.

6.2.3 تحسين سياسات الهجرة واللجوء وتتم من خلال:

-وضع سياسات أكثر شمولا وإنسانية وواقعية لمعالجة الهجرة.

-دعم برامج إعادة التوطين والاندماج لتكون أسرع وأكثر شفافية.

-تحسين مراكز ومواقع استقبال المهاجرين، وتوفير ظروف إنسانية للمهاجرين.

7.2.3-دعم برامج وسياسات إعادة الادماج:

-وضع برامج منظمة لإعادة المهاجرين إلى أوطانهم بطريقة كريمة.

-مساعدتهم في إعادة بناء حياتهم من خلال التدريب، والتعليم، والتوظيف، وتقديم الدعم المالي لبدء مشاريع صغرى.

-تعزيز دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة في تقديم الدعم اللازم.

8.2.3 تحسين وتعزيز دور التعليم والثقافة وذلك عن طريق:

-توفير تعليم مجاني ومناسب في المناطق الفقيرة.

-تعزيز المناهج الدراسية بقيم المواطنة، والعمل الجماعي.

-دعم الانشطة الثقافية والترفيهية التي تفتح أفاقا جديدة للشباب وتحد من احباطهم.

المبحث الرابع: الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على بيئة التسويق

4.1: مقدمة المبحث.

تتأثر بيئة التسويق بعدد من العوامل والتي من بينها الهجرة غير الشرعية وتعد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تؤثر بشكل وغير مباشر على استقرار الأسواق والاقتصاد الرسمي، وبالرغم من أن الدراسات التقليدية تركز غالبا على الأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن تأثيرها على بيئة التسويق أصبح عنصرا ضروريا فهم ديناميكيات السوق واستراتيجيات التسويق الفعالة، ويسعى هذا المبحث الى ربط نتائج الهجرة غير الشرعية بالأنشطة التسويقية، وتوضيح كيف يمكن للسياسات الاقتصادية والاجتماعية أن تؤثر على سلوك المستهلك، والكفاءة التسويقية. (أبو قحف، 2001،ص 23)

1.1.4: تأثير الهجرة غير الشرعية على استقرار السوق.(سويدان، حداد،2003، 53)

1- على الطلب والعرض في السوق المحلي: فالهجرة تزيد أو تقلل من عدد المستهلكين الفعليين، وبالتالي تتغير أنماط الشراء.

2- توسع الاقتصاد الموازي بسبب الهجرة غير الشرعية يجعل السوق اقل عدالة، مما يضطر الشركات لتعديل استراتيجيات التسويق واسعارها.

2.1.4: تأثير الهجرة غير الشرعية على أنشطة التسويق.(مرجع سابق، 60)

1- توزيع الموارد التسويقية: مع تغير حجم الشرائح المستهلكة، الشركات تحتاج إعادة تخصيص الميزانيات الاعلانية واختيار القنوات المناسبة للوصول للعملاء.

2- تأثير على استراتيجيات التسويق الاجتماعي: الحملات التوعوية يمكن أن تساعد على الحد من آثار الهجرة غير الشرعية على السوق، مثل توجيه المستهلكين لدعم السواق الرسمية.

3- تأثيرات على سمعة العلامات التجارية: الشركات لما تكون في بيئة غير مستقرة قد تواجه صعوبة في الحفاظ على صورة علامتها التجارية.

3.1.4: دور السياسات العامة والتسويق في الحد من أثار الهجرة.(طه، 2003،ص52)

1- السياسات الاقتصادية: تحسين الاقتصاد يقلل من دوافع الهجرة غير الشرعية، ويجعل السوق اكثر استقرارا.

2- التسويق الاجتماعي والوعي المجتمعي: الحملات التوعوية تساعد على توجيه المجتمع، وهذا بدوره يحسن فرص الشركات في التسويق بطريقة أكثر فاعلية.

3- التحليل الاستراتيجي للأسواق: تستطيع الشركات استخدام المعلومات عن الهجرة غير الشرعية لتطوير استراتيجيات مرنة تتكيف مع تغير الطلب وظروف السوق.

الفصل الثالث: الإطار العملي

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة "	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	**30**	27	3	1	4	26
النسبة	**100%**	90%	10%	3%	13%	87%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 27 نموذج استبيان والتي تمثل 90% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان غير المعادة فكانت 3 نماذج استبيان والتي تمثل 10% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان المستبعدة كانت نموذج استبيان واحد والذي يمثل 3% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 26 نموذج استبيان والتي تمثل 87% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة.

- تحليل البيانات واختبار الفرضيات: -

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي كما بالجدول التالي:

الإجابة	ضعيفة	متوسطة	عالية
	لا	احياناً	نعم
الدرجة	1	2	3

وبالتالي يكون متوسط هذه الدرجات (2)، فإذا كان متوسط درجة الإجابة لا يختلف معنويا عن 2 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة أما إذا كان متوسط درجة الإجابة تزيد معنويا عن 2 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة عالية في حين إذا كان متوسط درجة الإجابة تقل معنويا عن 2 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة. وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف عن 2 أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS Statistical package for Social Science) (تم استخدام هذه الحزمة قي تحليل البيانات كما التالي:

- نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (a) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) :

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي.	0.717	(2،3،4)
العبارات المتعلقة بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي.	0.629	(4،5،6)
العبارات المتعلقة بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	0.670	(4)
العبارات المتعلقة بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	0.627	(1)

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى من 0.6، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي. 0.717، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات (2،3،4) ، كذلك بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي. 0.629 وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات، (4،5،6) ، أيضاً بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس 0.67، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (4) ، كذلك بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس 0.627، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (1) .

أولا: خصائص مفردات العينة:

1. ***توزيع مفردات العينة حسب الجنس:*** -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الجنس ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الجنس*.

الجنس	العـدد	النسبة %
ذكر	23	%88
أنثى	3	%12
المجموع	26	%100

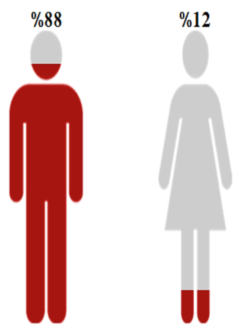

شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الجنس*.

من خلال الجدول رقم (3) ، والشكل رقم (1) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من الذكور وبنسبة 88 % والباقي من الاناث وبنسبة 12 % من جميع مفردات العينة.

1. توزيع مفردات العينة حسب العمر: –

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *العمر*.

العمر	العـدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	0	%0
30-40	3	%12
41-50	18	%69
أكثر من 50	5	%19
المجموع	26	%100

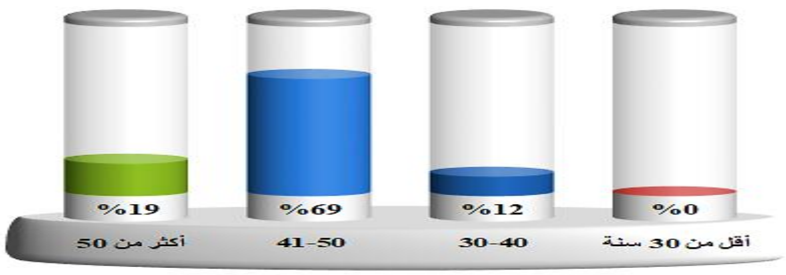

شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *العمر*.

من خلال الجول رقم (4) ، والشكل رقم (2) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من تتراوح أعمارهم من (41-50) سنة، وبنسبة 69%، يليه من أعمارهم (أكثر من 50) سنة، وبنسبة 19%، والباقي من تتراوح أعمارهم من (30-40) سنة، وبنسبة 12%

2. توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي: –

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العـدد	النسبة %
ماجستير	16	%62
دكتوراه	10	%38
المجموع	26	%100

شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *المؤهل العلمي*.

من خلال الجدول رقم (5) ، والشكل رقم (3) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من مؤهلهم العلمي (ماجستير)، وبنسبة 62%، والباقي من مؤهلهم العلمي (دكتوراه)، وبنسبة 38%.

3. توزيع مفردات العينة حسب التخصص الأكاديمي: –

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص الأكاديمي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *التخصص الأكاديمي*.

التخصص الأكاديمي	العـدد	النسبة %
اقتصاد	8	%31
إدارة أعمال	6	%23
علوم سياسية	4	%15
محاسبة	5	%19
آخر	3	%12
المجموع	26	%100

شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *التخصص الأكاديمي*.

من خلال الجدول رقم (5) ، والشكل رقم (4) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من التخصص الأكاديمي لديهم (اقتصاد) وبنسبة 31%، يليه من التخصص الأكاديمي لديهم (إدارة أعمال) وبنسبة 23%، يليه من التخصص الأكاديمي

لديهم (محاسبة) وبنسبة 19%، يليه من التخصص الأكاديمي لديهم (علوم سياسية) وبنسبة 15%، والباقي من لديهم تخصص أكاديمي (آخر) وبنسبة 12%.

4. توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الدرجة العلمية ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الدرجة العلمية*.

الدرجة العلمية	العـدد	النسبة %
مساعد محاضر	9	%35
محاضر	11	%42
أستاذ	0	%0
أستاذ مساعد	5	%19
أستاذ مشارك	1	%4
المجموع	26	%100

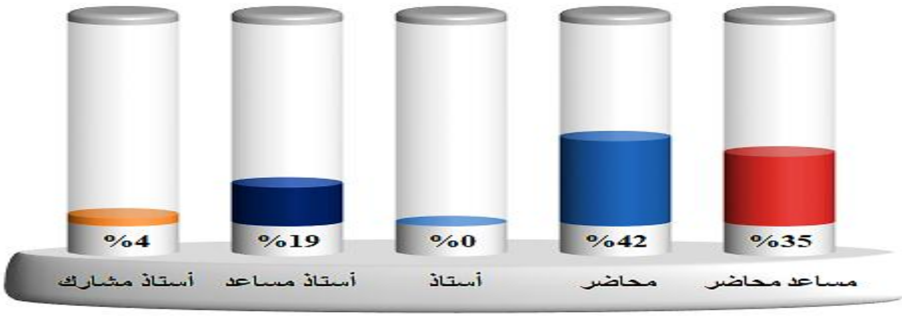

شكل رقم (5) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الدرجة العلمية*.

من خلال الجدول رقم (6) ، والشكل رقم (5) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من درجتهم العلمية (محاضر) وبنسبة 42%، يليه من درجتهم العلمية (مساعد محاضر) وبنسبة 35%، يليه من درجتهم العلمية (أستاذ مساعد) وبنسبة 19%، والباقي من درجتهم العلمية (أستاذ مشارك) وبنسبة 4%.

5.توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة الأكاديمية: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة الأكاديمية ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *سنوات الخبرة الأكاديمية*.

سنوات الخبرة الأكاديمية	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	4	%15
5-10	7	%27
أكثر من 10	15	%58
المجموع	26	%100

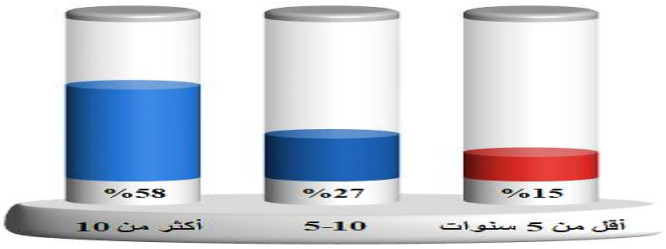

شكل رقم (6) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *سنوات الخبرة الأكاديمية*.

من خلال الجدول رقم (7) ، والشكل رقم (6) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من سنوات خبرتهم الأكاديمية (أكثر من 10) وبنسبة 58%، يليه من تتراوح خبرتهم من(5-10) سنة، وبنسبة 27%، والباقي من سنوات خبرتهم الأكاديمية (أقل من 5 سنوات) وبنسبة 15%.

ثانيا: درجة الموافقة حول تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بدرجة الموافقة حول تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي**

الجدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة بدرجة الموافقة حول تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي.

ت	الأسئلة		عالية	متوسطة	ضعيفة	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	هل ترى أن الهجرة غير الشرعية تزيد حجم الإنفاق الحكومي؟	التكرار	23	2	1	عالية	2.846	0.000
		النسبة	88.5	7.7	3.8			
2	هل الهجرة غير الشرعية تشكل ضغط على الخدمات العامة؟	التكرار	25	1	0	عالية	2.962	0.000
		النسبة	96.2	3.8	0.0			
3	هل تعتقد أن الهجرة غير الشرعية تشكل عبئا على الميزانية العامة؟	التكرار	22	1	3	عالية	2.731	0.000
		النسبة	84.6	3.8	11.5			
4	هل مكافحة الهجرة غير الشرعية تزيد في تكاليف ضبط الحدود؟	التكرار	24	2	0	عالية	2.923	0.000
		النسبة	92.3	7.7	0.0			
5	هل ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين يزيد من تكاليف تقديم الخدمات العامة؟	التكرار	25	0	1	عالية	2.923	0.000
		النسبة	96.2	0.0	3.8			
6	هل تتحمل الدولة نفقات إضافية بسبب عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين؟	التكرار	24	1	1	عالية	2.885	0.000
		النسبة	92.3	3.8	3.8			

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول الأسئلة السابقة كانت عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة **بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 2 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 2.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 2 للأسئلة المذكورة.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه الأسئلة.

ولاختبار درجة الموافقة حول الأسئلة المتعلقة بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة. واستخدام اختبار حول المتوسط 2 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) حيث كانت:

الفرضية الصفرية :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي** لا يختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي** يختلف عن 2.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع الأسئلة المتعلقة بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي

المتوسط العام للأسئلة المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الاختبار الاحصائي	الدلالة المعنوية
تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي	**2.878**	**0.277**	**16.159**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (10) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 2.878 كان أعلى من المتوسط المفترض، **ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بتأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي.**

ثالثا: درجة الموافقة حول تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بدرجة الموافقة حول تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي.**

الجدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة بدرجة الموافقة حول تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي

ت	الأسئلة		عالية	متوسطة	ضعيفة	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	هل ترى أن الهجرة غير الشرعية تدعم الاقتصاد غير الرسمي على حساب الاقتصاد الرسمي؟	التكرار	16	7	3	عالية	2.500	0.001
		النسبة	61.5	26.9	11.5			
2	هل ترى أن الهجرة غير الشرعية تساهم في تقليل الإيرادات الضريبية للدولة؟	التكرار	15	9	2	عالية	2.500	0.001
		النسبة	57.7	34.6	7.7			
3	هل تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي؟	التكرار	16	7	3	عالية	2.500	0.001
		النسبة	61.5	26.9	11.5			
4	هل تؤثر الهجرة غير الشرعية على معدلات التوظيف في الاقتصاد الرسمي؟	التكرار	14	8	4	عالية	2.385	0.015
		النسبة	53.8	30.8	15.4			
5	هل تسبب الهجرة غير الشرعية انخفاضا في الأجور في القطاعات الاقتصادية؟	التكرار	19	3	4	عالية	2.577	0.001
		النسبة	73.1	11.5	15.4			
6	هل تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ارتفاع معدل البطالة المحلية؟	التكرار	22	4	0	عالية	2.846	0.000
		النسبة	84.6	15.4	0.0			

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول أسئلة المحور كانت عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة **بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 2 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 2.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 2 للأسئلة المذكورة.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه الأسئلة.

ولاختبار درجة الموافقة حول الأسئلة المتعلقة بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة. واستخدام اختبار حول المتوسط 2 فكانت النتائج كما في الجدول رقم () حيث كانت:

الفرضية الصفرية :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي** لا يختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي** يختلف عن 2.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع الأسئلة المتعلقة بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي

المتوسط العام للأسئلة المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الاختبار الاحصائي	الدلالة المعنوية
تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي	**2.551**	**0.397**	**7.088**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (12) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 2.551 كان أعلى من المتوسط المفترض، **ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بتأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي.**

رابعا: درجة الموافقة حول الأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بدرجة الموافقة حول الأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.**

ت	الأسئلة		عالية	متوسطة	ضعيفة	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	**هل تدني مستوى المعيشة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية؟**	التكرار	**19**	**6**	**1**	**عالية**	**2.692**	**0.000**
		النسبة	**73.1**	**23.1**	**3.8**			
2	**هل التفاوت الاقتصادي بين الدول يشجع على الهجرة غير الشرعية؟**	التكرار	**21**	**4**	**1**	**عالية**	**2.769**	**0.000**
		النسبة	**80.8**	**15.4**	**3.8**			
3	**هل تؤدي النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية؟**	التكرار	**24**	**2**	**0**	**عالية**	**2.923**	**0.000**
		النسبة	**92.3**	**7.7**	**0.0**			
4	**هل نقص الفرص الاقتصادية في بلدان المصدر يجعل الهجرة غير الشرعية هي الخيار الوحيد؟**	التكرار	**20**	**6**	**0**	**عالية**	**2.769**	**0.000**
		النسبة	**76.9**	**23.1**	**0.0**			
5	**هل ضعف القوانين في بعض الدول يسهل تدفق المهاجرين غير الشرعيين؟**	التكرار	**22**	**4**	**0**	**عالية**	**2.846**	**0.000**
		النسبة	**84.6**	**15.4**	**0.0**			
6	**هل عدم ضبط الرقابة على الحدود يشجع تدفق المهاجرين غير الشرعيين؟**	التكرار	**22**	**3**	**1**	**عالية**	**2.808**	**0.000**
		النسبة	**84.6**	**11.5**	**3.8**			

الجدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة بدرجة الموافقة حول الأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول الأسئلة السابقة كانت عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة **بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 2 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 2.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 2 لنفس الأسئلة.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة الموافقة على هذه الأسئلة.**

ولاختبار درجة الموافقة حول الأسئلة المتعلقة بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة.

واستخدام اختبار حول المتوسط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14) حيث كانت:

الفرضية الصفرية :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** لا يختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** يختلف عن 2.

الجدول رقم (14) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع الأسئلة المتعلقة بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

المتوسط العام للأسئلة المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الاختبار الاحصائي	الدلالة المعنوية
الأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	**2.801**	**0.275**	**14.860**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (14) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 2.801 كان أعلى من المتوسط المفترض، **ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بالأسباب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.**

خامسا: درجة الموافقة حول الحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بدرجة الموافقة حول الحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**

الجدول رقم (15) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة بدرجة الموافقة حول الحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

ت	الأسئلة		عالية	متوسطة	ضعيفة	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	هل يمكن تقليل الهجرة غير الشرعية من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة؟	التكرار	24	1	1	عالية	2.885	0.000
		النسبة	92.3	3.8	3.8			
2	هل تعزيز التعاون الدولي بين الدول يمكن أن يساهم في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين؟	التكرار	17	7	2	عالية	2.577	0.000
		النسبة	65.4	26.9	7.7			
3	هل تطوير سياسات الهجرة الشرعية أو القانونية يقلل من الحاجة إلى الهجرة غير الشرعية؟	التكرار	20	5	1	عالية	2.731	0.000
		النسبة	76.9	19.2	3.8			
4	هل تشديد الرقابة على الحدود يعتبر من أكثر الحلول فاعلية للحد من الهجرة غير الشرعية؟	التكرار	19	4	3	عالية	2.615	0.000
		النسبة	73.1	15.4	11.5			
5	هل تبسيط إجراءات الهجرة الشرعية يساعد على التقليل من الهجرة غير الشرعية؟	التكرار	21	3	2	عالية	2.731	0.000
		النسبة	80.8	11.5	7.7			
6	هل مكافحة شبكات التهريب أحد العوامل الرئيسية للحد من الهجرة غير الشرعية؟	التكرار	23	3	0	عالية	2.885	0.000
		النسبة	88.5	11.5	0.0			

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة على الأسئلة كانت عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة **بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 2 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 2.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 2 للأسئلة المذكورة.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة الموافقة على هذه الأسئلة.**

ولاختبار درجة الموافقة حول الأسئلة المتعلقة بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة. واستخدام اختبار حول المتوسط 2 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (16) حيث كانت:

الفرضية الصفرية :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** لا يختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** يختلف عن 2.

الجدول رقم (16) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع الأسئلة المتعلقة بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

المتوسط العام للأسئلة المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الاختبار الاحصائي	الدلالة المعنوية
الحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	**2.737**	**0.327**	**11.489**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (16) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 2.737 كان أعلى من المتوسط المفترض، **ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بالحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.**

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

1.4: النتائج:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي بمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض، ويدل ذلك على *وجود تأثيرات للهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي وهذا التأثير ينعكس على توزيع الموارد في السوق المحلي. وبنيت النتيجة السابقة على ارتفاع درجة الموافقة على أسئلة الاستبيان.*
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية تظهر أن الهجرة غير الشرعية تحد من نمو الاقتصاد الرسمي وتوسع دائرة الاقتصاد الموازي بمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض، ويدل ذلك على *وجود تأثير للهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الرسمي. وبنيت النتيجة السابقة على ارتفاع درجة الموافقة على الأسئلة السابقة.*
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الأسباب والتي تتمثل في عوامل اقتصادية واجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الحلول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن تبني هذه الحلول يسهم في تحسين بيئة الأعمال بمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض، ويدل ذلك على وجود *حلول للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.*

2.4 التوصيات: اعتمادا على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1- احداث تنمية اقتصادية من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة يعزز الطلب المحلي، ويزيد استقرار السوق، ما يسهم في نجاح الأنشطة التسويقية.

2- تعزيز التعاون الدولي بين الدول، وبسط الأمن يمكن أن يساهم في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

3- تطوير سياسات الهجرة الشرعية أو القانونية يقلل من تدفقات الهجرة غير الشرعية.

4- تشديد الرقابة على الحدود واتخاذ تدابير وإجراءات صارمة لمنع عمليات التهريب يعتبر من أكثر الحلول فاعلية للحد من الهجرة غير الشرعية.

5- توقيع أشد العقوبات على كل من يساهم أو يشترك في المساعدة على الهجرة غير الشرعية.

6- مكافحة شبكات التهريب أحد العوامل الرئيسية للحد من الهجرة غير الشرعية.

توصيات أخرى لأعضاء هيئة التدريس:

1- معالجة الخدمات المدعومة للدولة بحيث يستفاد منها المواطن وضبط إجراءات الحصر والهجرة والإقامة وتسهيلها.

2- اقتراح عقد مؤتمر دولي للدول المتضررة من الهجرة غير الشرعية ليبيا-تونس-المغرب-مصر.

3- وضع القوانين الصارمة وتطبيق أقصى العقوبات في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4- تقنين الهجرة غير الشرعية مع إجراءات ضريبية صارمة تنعكس ايجاباً على الاقتصاد المحلي.

5- رفع الدعم عن المحروقات بالنسبة للمقيمين الأجانب.

المراجع:

[1] حميد، آلاء محمد، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة، مجلة كلية الآداب، جامعة دمياط، العدد: الأول، 2023.

[2] جاب الله، رضوان سعد،2021، تنظيم الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي "دراسة مقارنة مع القواعد الدولية والاقليمية" رسالة ماجستير غير منشورة، 2024/12/25.

[3] شعبان، حمدي، الهجرة غير الشرعية "الضرورة والحاجة"، مركز الإعلام الأمني.

[4] الخواجة، محمد ياسر، 2011، المشكلات الاجتماعية، "رؤية نظرية وتطبيقية"، مصر للنشر والتوزيع، القاهرة.

[5] أبوزيد، محمد إبراهيم، 2019، الهجرة الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

[6] السرياني، محمد محمود، 2010، مكافحة الهجرة غير الشرعية "مركز الدراسات والبحوث"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

[7] شبيك، سعاد فرج، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، رسالة ماجستير منشورة، مجلة كلية الأداب، جامعة بنغازي، العدد: 55، 2023.

[8] الطوباشي، معمر ميلاد، السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية "دراسة تحليلية لقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير منشورة، مسلاته، كلية العلوم الشرعية، مجلة البحوث القانونية، العدد:11، 2020.

[9] غزالي، محمد، 2015، الهجرة السرية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

[10] المصراتي، عبدالله أحمد، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي "دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوذة بنغازي"، رسالة ماجستير منشورة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريبي، الرياض، 2014.

[11] بسيوني، محمد شريف، 2004، الجريمة المنظمة غير الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، الطبعة الأولى، دار الشرق، القاهرة.

[12] الريس، أحمد محمد، الإعلام والهجرة غير الشرعية، المؤتمر العلمي الرابع، في الفترة من 23-24 أبريل 2017.

[13] أبو قحف، عبدالسلام، 2001، التسويق من وجهة نظر معاصرة، كلية التجارة، جامعة بيروت.

[14] سويدان، نظام موسى، حداد، شفيق إبراهيم، 2003، التسويق مفاهيم معاصرة، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.

[15] طه، طارق، 2003، إدارة التسويق، منشأة المعارف، الإسكندرية.